

التنمية البشرية في الجزائر بعد سنة 2000

أ. بوطه عبد الحميد

جامعة سطيف

ملخص :

حققت الإستراتيجية السياسية التي اعتمدها الجزائر من خلال مختلف المواعيد الانتخابية. الاستقرار الاجتماعي والمؤسساتي وعودت السلم المدني، ففي هذه المرحلة (2011/2000) تم ترقية التنمية الاقتصادية المستدامة في ظروف اقتصادية وسياسية واجتماعية أقل ما يقال عنها أنها مريحة. حيث ساهمت البرامج التنموية المعتمدة والتي كان لها تأثير إيجابي في تحسين مستوى التنمية البشرية حيث تشير مجموع المؤشرات والأرقام التي وردت في تقارير التنمية البشرية للأمم المتحدة أن الجزائر شهدت تطورا في مختلف مجالات التنمية البشرية في الفترة الممتدة من 2000 إلى 2011.

Abstract

Algerian political strategy has achieved, through various electoral dates, social and institutional stability and the return of civil peace. At this stage, sustainable economic development was promoted, and judged mildly in comfortable economic, political and social conditions, which had a positive impact in improving the level of human development. This is so because the whole indicators and figures contained in the Human Development Reports of the United Nations show that Algeria has developed in various areas of human development in the period between 2000 and 2011.

مقدمة:

لقد استطاعت الإستراتيجية السياسية التي اعتمدها السلطات الجزائرية من خلال مختلف المواعيد الانتخابية تعزيز الاستقرار الاجتماعي والمؤسساتي، وتمثل بؤادر نجاح مشروع المصالحة الوطنية، وعودت السلم المدني، مؤشرات حقيقية لترسيخ التحول الديمقراطي بالجزائر وإطلاق مشاريع التنمية الاقتصادية

والاجتماعية، حيث توجهت سياسة الدولة الجزائرية في هذه المرحلة إلى ترقية التنمية الاقتصادية المستدامة في ظروف اقتصادية وسياسية واجتماعية أقل ما يقال عنها أنها مريحة. كما يمكن وصف هذه المرحلة بالفرصة التاريخية لمعاودة الانطلاق والنهوض بالاقتصاد، والمحافظة على الاستقرار على مستوى الاقتصاد الكلي، والاستغلال الفعال للموارد من خلال العديد من البرامج التنموية المعتمدة؛ مما عزز في التكفل بالمطالب الاجتماعية للسكان خست الطبقات ذات الدخل المنخفض، وسوف نحاول في هذا المقال رصد واقع التنمية البشرية في الجزائر في المجال السياسي والاقتصادي، والاجتماعي والتربوي، مع تتبع وضعية التنمية البشرية في الجزائر في ظل تقارير التنمية البشرية إلى غاية سنة 2011 .

أولاً: التطورات السياسية والتشريعية:

ارتبط الاهتمام بمسألة الحكم بالاهتمام المتزايد بالتنمية البشرية المطردة، كون نوعية الحكم وإدارة شؤون المجتمع والدولة شديد الصلة بنجاح التنمية أو فشلها، ومفهوم الحكم لا يقتصر على الحكومة أو الدولة بل يشمل القطاع الخاص والمجتمع المدني، كونه يتعلق بمباشرة السلطات والصلاحيات السياسية والاقتصادية والإدارية كما يتناول الآليات والعمليات والعلاقات والمؤسسات التي تمكن الأفراد والجماعات من التعبير عن حقوقهم والتمتع بها وأداء التزاماتهم وتسوية خلافاتهم. لذلك فإن مفهوم الحكم يركز على بناء وتحسين القدرات على مستوى الهيئات التشريعية والتنفيذية والقضائية، وعلى مستوى الحكم المحلي ومنظمات المجتمع المدني والقطاع العام والخاص¹.

وفي سياق التوجهات الليبرالية الجديدة أعيد النظر في قضية الحكم ودور الدولة في التنمية - خاصة في الدول النامية - حيث أصبح مصطلح أسلوب الحكم

¹ - إبراهيم العيسوي، التنمية في عالم متغير دراسة في مفهوم التنمية ومؤشراتها، ط1، دار الشروق، القاهرة، 2000، ص (37).

بارزا في خطاب المؤسسات الدولية المانحة بل إن مساعداتها المالية صارت مشروطة بالحكم الرشيد.

وقد مثلت الانتخابات الرئاسية المسبقة 1999 محطة جديدة في تاريخ الدولة الجزائرية، ميزها ترشح عبد العزيز بوتفليقة، الذي اظهر من الحنكة والدبلوماسية وأساليب الإقناع ما مكنه التأسيس لمرحلة جديدة قاعدتها المصالحة الوطنية وهدفها لم شمل كل الجزائريين كيفما كانوا وحيث ما وجدوا. وقد عبر في أغلب خطابه على قدرته على فعل ذلك بقوله (إطفاء الجمر) هذه الأخيرة التي كادت أن تحرق الأخضر واليابس بل وقد فعلت قبل مجيئه إلى السلطة.

وقد تمكن عبد العزيز بوتفليقة في كسب الرهان المتمثل في خيار الشعب للمصالحة الوطنية والتي هي جوهر مشروعه وتمكن من إفتكاك مشروعية انتخابية واضحة واتجهت المساعي في اتجاه الحل السياسي كبديل عن الحل العسكري.

أما عن انتخابات 2002 التشريعية فمثلت أحد الرهانات الهامة بالنسبة لمؤسسة الرئاسة وأصبح التصويت لصالح أحزاب الائتلاف يصب في صالح الرئيس وتركبة ثانية لبرنامجهم وتم توفير كل الظروف لكي تكون انتخابات حرة ونزيهة، وقد عالج الرئيس بعض المسائل العالقة بحكمة متناهية وكان على رأسها الإعلان عن دستورية اللغة الأمازيغية، كما حث الرئيس على تقليص عدد مكاتب التصويت المتنقلة ومنع القوى العمومية من دخول مكاتب التصويت، وإلزام وسائل الإعلام بمعاملة جميع المرشحين بشكل عادل، كما شدد رئيس اللجنة الوطنية المستقلة لمراقبة الانتخابات التشريعية "سعيد بوشعير" على ضرورة انخراط الأحزاب في عملية المراقبة لمنع أي تزوير ورغم اتخاذ كل التدابير إلا أن نسبة مقاطعة الانتخابات بلغت 53.91 بالمائة¹.

¹ - المرجع السابق ص: 17

في حين مثلت انتخابات 2004 الرئاسية تحديا في تكريس المشاركة السياسية والممارسة الانتخابية الحرة والنزيهة حيث تم تركيتها من قبل العديد من الجهات المحلية والدولية حيث لم تحسم نتائجها ابتداء وفاز فيها عبد العزيز بوتفليقة بنسبة 84.99 بالمائة .

كما جرت الانتخابات التشريعية 2007 في موعدها المحدد مع إدخال بعض التعديلات على قانون الانتخابات، كإشراف القضاء عليها، تطهير القوائم الانتخابية وبرمجتها بالإعلام الآلي على المستوى الوطني، فتح مكاتب ومراكز تصويت للمراقبين، إشراك قوات الجيش والأمن والحماية المدنية بالتصويت في أماكن سكنهم، إلغاء المكاتب الخاصة، تمكين المرشحين من الحصول عن نسخ من القوائم الانتخابية ..الخ من الإجراءات التي تكفل نزاهة الانتخابات .

لقد استطاعت الإستراتيجية السياسية التي اعتمدتها السلطات الجزائرية من خلال مختلف المواعيد الانتخابية تعزيز الاستقرار الاجتماعي والمؤسسي وتمثل بؤادر نجاح مشروع المصالحة الوطنية وعودت السلم المدني، مؤشرات حقيقية لترسيخ التحول الديمقراطي بالجزائر وإطلاق مشاريع التنمية الاقتصادية والاجتماعية.¹

ثانيا: التسيير الاقتصادي والتشغيل:

1/ المؤشرات الاقتصادية:

لقد توجهت سياسة الدولة الجزائرية في هذه المرحلة إلى ترقية التنمية الاقتصادية المستدامة في ظروف اقتصادية وسياسية واجتماعية أقل ما يقال عنها أنها مريحة كما يمكن وصف هذه المرحلة بالفرصة التاريخية لمعاودة الانطلاق والنهوض بالاقتصاد الوطني من جديد فبفضل سياستها(الدولة) في المحافظة على الاستقرار على مستوى الاقتصاد الكلي والاستغلال الفعال لمواردها .فقد شكلت برامج التنمية وبرامج دعم الإنعاش الاقتصادي، والبرنامج التكميلي لدعم النمو (2005، 2009) والبرامج الخاصة "الهضاب العليا" و"برنامج الجنوب

¹ - محمد بوضياف المرجع السابق، ص: (18، 20) .

"والتي بلغت كلفتها 207 مليار دولار دعما قويا لنمو اقتصادي قوي ؛ مما عزز في التكفل بالمطالب الاجتماعية للسكان خصت الطبقات ذات الدخل المنخفض، ففي الفترة الممتدة (1999،2007) تطور حجم الناتج المحلي الإجمالي بمعدل سنوي متوسط قدره 4 بالمائة، رغم أن هذا النمو يرتبط بدرجة كبيرة بالمحروقات،فحصّة القطاع الصناعي خارج المحروقات سجلت خلال هذه الفترة معدلات نمو منخفضة بمتوسط 2 بالمائة خلال هذه الفترة، كما نسجل تحسن الوضعية المالية للجزائر خلال هذه الفترة في الجوانب التالية:

- بلغ الرصيد الإجمالي لميزان المدفوعات 30.4 مليار دولار أمريكي في سنة 2009 وهو ما يمثل 23 بالمائة من الناتج المحلي الخام، مقابل 2.2 مليار دولار أمريكي في سنة 1999 .
- بلغت نسبة خدمة الدين على الصادرات من سلع وخدمات 2.7 بالمائة في 2007 بينما كانت تبلغ 36.1 بالمائة سنة 1999 .
- أنخفض مجموع الديون الآجلة والمتوسطة والطويلة إلى 2.7 من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2007، بينما كان يشكل 58.3 في عام 1999، مع وجود مخزون يقدر بـ 28.1 مليار دولار أمريكي .ارتفاع احتياطي الصرف من 4.6 شهر إلى 40 شهر¹
- كما كان لهذه الوضعية الاقتصادية جميل الأثر على العديد من المناحي الاجتماعية ويتعلق الأمر بالعديد من المنجزات المحققة في مختلف القطاعات كالصحة والتعليم.
- زيادة حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي حيث ارتفعت من 1623.3 دولار سنة 1999 إلى 3971 دولار سنة 2007، أي بزيادة تقدر بنحو 12 بالمائة كمعدل سنوي خلال هذه الفترة.

¹ - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية: تقرير حول حالة تنفيذ برنامج العمل الوطني في مجال الحكامة سنة 2008 ص: (272،273).

- ارتفاع معدل استهلاك الأسرة بمعدل 3.7 بالمائة سنويا خلال الفترة (1999، 2007) نتيجة تطور دخل الأسرة.
- تضاعف الأجر الوطني المضمون من 6000 إلى 12000 خلال نفس الفترة.
- الزيادة المعتبرة في الأجور في مختلف القطاعات لتعزيز القدرة الشرائية وتحسين الظروف المعيشية للسكان.
- وقد سمح النمو المسجل في خفض نسبة البطالة من نسبة 29.3 بالمائة سنة 1999 إلى نسبة 15.3 بالمائة سنة 2005 ثم 12.3 بالمائة سنة 2006 لتصل إلى 11.8 بالمائة سنة 2007 ليتوقع وصولها إلى 10 بالمائة سنة 2007. 2010.
- التحكم في التضخم فبعد أن كان يصل إلى 30 بالمائة في التسعينات حصر في متوسط سنوي يقدر 2.5 بالمائة بين الفترة 1999. 2007 .
- وتم التحكم في التضخم مع زيادة في أسعار السلع الاستهلاكية عند حوالي 2.5 بالمائة كمعدل سنوي .

2/ مؤشرات سوق العمل والتشغيل

لقد أدت التطورات الإيجابية في المؤشرات الاقتصادية إلى تحسن ملحوظ في سوق العمل والتشغيل، فكون التشغيل الهدف الثاني للسياسة النقدية، من أجل تحقيق النمو الاقتصادي، لذلك فإن عدم تحقيق النمو الاقتصادي ينعكس سلبا على هدف التشغيل. فقد سجلت نسبة البطالة 24.8 بالمائة سنة 1994 لترتفع إلى 28 في المائة سنة 1995 وتبلغ ذروتها سنة 2000 بنسبة 29.5 بالمائة، وهذا الارتفاع تبرره السياسة الانكماشية المطبقة سنة 2000 مما أنعكس على الطلب الكلي والاستثمار والعمالة إلى جانب التذبذب في معدل النمو الاقتصادي والتفاوت بينه وبين النمو السكاني، غير أن معدلات البطالة بدأت في التراجع ابتداء من سنة 2001 التي تزامنت مع بدء تطبيق برنامج الإنعاش الاقتصادي

والذي يسعى إلى تحقيق حالة العمالة الكاملة، بتنشيط الاستثمار وتخفيض معدلات الفائدة، وقد سعى برنامج الإنعاش لتحقيق الأهداف التالية¹ :

- خلق فرص عمل بمعدل صافي تراوح ما بين 35000 و 40000 وظيفة في السنة

- عدد العاملين الدائمين قياسا بالعدد الإجمالي للعمال يفوق الثلث (3.8 بالمائة)

- استقرت نسبة التشغيل من طرف أرباب العمل والمهن الحرة عند 30 بالمائة من إجمالي سوق العمل طول الفترة الممتدة من 2001 . 2007

- أرتفع عدد العاملين من 6 مليون سنة 1999 إلى 9.3 مليون سنة 2007 فقدر النمو لنفس الفترة بـ: 65.5 بالمائة.

وتبين الجداول التالية (1، 2، 3) نتائج خلق فرص العمل للمرحلة²:

جدول رقم (1) يبين تطور عدد العاملين حسب قطاع النشاط

(1999-2007)*

السنوات	1999	2004	2005	2007
إجمالي فرص العمل	6.073.000	8.046.000	8.497.000	9.300.000
في قطاع الزراعة	1.185.000	1.617.000	1.683.000	1.852.000
في قطاع الصناعة	493.000	523.000	523.000	522.000
في قطاع البناء والأشغال، العمومية	743.000	977.000	1.050.000	1.258.000
في قطاع التجارة والمصالح الإدارية	2477.000	2.859.000	2.966.000	3.143.000
أشكال خاصة للتشغيل (غير رسمي أجهزة مساعدة على التشغيل، العمل المنزلي...)	1.175.000	2.070.000	2.275.000	2.525.000

1- بالعزوز بن علي وطيبة عبد العزيز: السياسات النقدية واستهداف التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-2006). مجلة بحوث اقتصادية عربية: العدد 41، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، سنة 2008، ص: 36.

2- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية: المرجع السابق: ص: (276، 277).
* المصدر: الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية: المرجع السابق: ص: (276، 277)

ويجدر بنا الإشارة إلى أن تباطؤ وتيرة 'ارتفاع نسبة البطالة، يرجع إلى انخفاض نسب تسريح العمال المتواصل فخلال السنوات 2000، 2001، 2003 لم تخص التسريحات لأسباب اقتصادية على التوالي سوى: 273، 174، 76 .

كما سمح المخطط الوطني للتنمية الفلاحية بإنشاء حوالي: 400000 منصب شغل دائم سنة 2001 (عدد محدد من العمال لفترة محددة من الزمن)

كما يستخدم نفس القطاع 2.3570963 نسمة، منهم 1.285.894 عامل دائم .

كما ساهم مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي في توفير 647.000 منصب شغل 53 بالمائة منها مناصب دائمة . وذلك في الفترة 2002، 2003 .

وقد سجلت مختلف الأجهزة الخاصة بالشغل نسبة إدماج مهني قدرة ب 2.4 بالمائة لنفس الفترة .¹

وقد بلغ صافي خلق فرص العمل 1.205.000 في الفترة الممتدة بين 2000/2003 .

جدول رقم (2) يبين تطور توفير فرص العمل حسب قطاعات النشاط (2000-2003)*

2003-2000	2003	2002	2001	2000	
1.205.000+	361.000	32.000	356.000	168.000	إجمالي فرص العمل
380.000+	127.000	110.000	143.000	.	في قطاع الزراعة
17.000+	6.000	1.000	4.000	6.000	في قطاع الصناعة
164.000+.	47000	57.000	22.000	38.000	في قطاع البناء والاشغال العمومية
282.000+	99.000	95.000	52.000	36.000	في قطاع التجارة والمصالح الإدارية
362.000	82.000	57.000	135.000	88.000	أجهزة مساعدة تشغيل غير رسمي منزلي

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المجلس الوطني الإقتصادي والإجتماعي، لجنة التنمية البشرية،

1-مشروع التقرير الوطني الرابع حول التنمية البشرية: سنة 2002 :ص 146 .

* المصدر السابق نفس المكان

كما يبين الجدول التالي تضاعف فرص العمل حيث انتقلت من 773.000 سنة 2004 إلى 1.993.000 سنة 2007

جدول رقم (3) يبين تطور توفير فرص العمل حسب قطاع النشاط

(2007-2004)

السنوات	2004	2005	2006	2007	(2004-2007)
إجمالي فرص العمل	773.000	488.000	505.000	267.000	1.993.000+
في قطاع الزراعة	52.000	66.000	97.000	72.000	287.000+
في قطاع الصناعة	13.000	-	2.000	3.000	12.000+
في قطاع البناء والأشغال العمومية	73.000	70.000	110.000	98.000	351.000
في قطاع التجارة والمصالح العمومية	102.000	105.000	86.000	91.000	384.000
أشكال خاصة للتشغيل (تشغيل غير رسمي أجهزة مساعدة على التشغيل+العمل في البيت...)	533.000	206.000	211.000	9.000	959.000

ونسجل من خلال الجدولين السابقين أنه تم خلال الفترة الممتدة بين 2004 و2007. بلغ صافي خلق فرص العمل 1.993.000 وظيفة .
وخلال الفترة الممتدة بين 2007-1999 بلغ صافي خلق فرص العمل 3.198.000 وظيفة .

كما أن الحكومة الجزائرية اعتمدت إستراتيجية لترقية التشغيل ومحاربة البطالة في شهر أفريل لعام 2008، حيث ركزت على الأهداف التالية :
ترقية التكوين لتسهيل الاندماج في عالم العمل باعتماد سياسة تحفيزية فيما يخص المؤسسات، تحسين وتحديث إدارة سوق العمل، ترقية تشغيل الشباب، إصلاح وتحديث تسيير مصلحة التشغيل العمومي من خلال الوكالة الوطنية

للتشغيل، خلق وتأسيس هيئة تنسيقية ما بين القطاعات، متابعة ومراقبة وتقييم ميكنزمات تسيير سوق العمل، دعم تطوير المقاولات، دعم ترقية العمل المأجور. وقد سمحت الإستراتيجية بإدماج 60.000 مستفيد في القطاع الاقتصادي، كما شرع في الفاتح من جوان في تنفيذ المحور الرابع من الإستراتيجية، للإدماج المهني للباحثين عن العمل لأول مرة والذين دخلوا عالم الشغل المقدرين بـ 102480 حسب الصيغ التالية لعقود التشغيل :

- عقود تشغيل حاملي الشهادات الجامعية وبلغ عددهم: 34506
 - عقود الإدماج المهني لحاملي شهادات التعليم المتوسط والتكوين والتعليم المهني وعددهم: 21821 .
 - عقود التكوين والإدماج موجهة للشباب غير المؤهلين، وعددهم 46153.
- كما تم توسيع التشغيل لينتقل للمتعاملين الخواص بموجب القانون 1904 الصادر بتاريخ 24 سبتمبر 2004. المتعلق بتوزيع العمال ومراقبة الشغل. كما سمح هذا النظام للبلديات بالمشاركة في تشغيل اليد العاملة في حالة عدم وجود وكالة محلية للتشغيل بشرط إبرام اتفاقية مع هذه الأخيرة .
- فيما يتعلق بالعقد الاجتماعي والاقتصادي شهدت هذه المرحلة تطورا ملحوظا ميزه الحوار والتشاور بين مختلف السلطات العمومية والشركاء الاقتصاديين والاجتماعيين (النقابة والمنظمات والحكومة). فمنذ 1999 إلى 2008 تم إبرام 55 اتفاقية بين الفروع و 2.796 اتفاقية جماعية بين المؤسسات و 13.105 اتفاق جماعي بين المؤسسات. كما تم تعزيز وظيفة مفتشية العمل في مجال مراقبة ظروف العمل بتأسيس معهد وطني للوقاية من الأخطار المهنية، مع الشروع في ترقية وسائل مراقبة مصالح مفتشية العمل من خلال تزويدها بوسائل النقل وأدوات تقييم الأخطار المهنية¹

¹ - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية: تقرير حول حالة تنفيذ برنامج العمل الوطني في مجال الحكامة،

مرجع سابق ص ص (278، 281)

ثالثا: التعليم والتكوين :

1/ التعليم:

شهد العالم في ظل العولمة تغيرات اقتصادية وسياسية واجتماعية وتنظيمية، عملت على قلب موازين القوى على المستوى العالمي، مؤثرة على مختلف المؤسسات والأنظمة القطرية والوطنية، خاصة ما تعلق منها بدول العالم الثالث كظاهرة التحول الديمقراطي المحدود في شمال افريقية عامة والجزائر على وجه الخصوص، وقد كان لهذا التحول اثر على المؤسسات الوطنية وعلى رأسها المؤسسات التربوية استجابة لما تمليه المرحلة الراهنة من توجهات. ففي ظل هذه التغيرات وجدت المؤسسة التربوية نفسها تتخبط في عدة مشاكل كان أبرزها.

مشكلة طغيان الكمية في مقابل النوعية.

مشكلة ضعف التأطير وعدم مسايرته لمختلف التغيرات الجديدة في مجال المعرفة والعلم والتكنولوجيا.

عجز البرامج التعليمية وعدم نجا عتها.

ولتجاوز هذه المشاكل تبنت وزارة التربية إستراتيجية مشروع لإصلاح التعليم، يتركز بالأساس على هيكلة التعليم وإصلاح البرامج التعليمية وإعداد برامج لتكوين وتأطير المكونين للرفع من كفاءة الأداء ولأجل تجسيد هذه الإصلاحات جاء مشروع المؤسسة التربوية كمنهج تربوي بيداغوجي هدفه التسيير الجيد من اجل تحسين مردودية التعليم وظروف عمل المجموعة التربوية وجعلها تستجيب للمتطلبات والحاجيات الخاصة للتلاميذ وذلك بتكييفها مع المعطيات الخاصة للمؤسسة في إطار احترام الأهداف والغايات الوطنية.

وحيث أن ترشيد تسيير المؤسسة التربوية دعامة أساسية لبلورة سياسة الحكم الراشد كون مخرجات المؤسسة التربوية هي أفراد المجتمع عامة وكوادره المستقبلية خاصة في المجال التربوي والسياسي والاقتصادي والاجتماعي

والثقافي؛ وفي ذلك يقول عبد الحميد بن باديس "صلاح النفس هـ وصلاح الفرد وصلاح الفرد هو صلاح المجموع"¹. ويقول السيد قطب في التربية "هي منهج متكامل لا يترك صغيرة ولا كبيرة يشمل النفس الإنسانية بحذافيرها ويشمل الحياة البشرية بالتفصيل فقد كان من أثره تلك الأمة التي غدت تعمل وتبني وتقيم مثلاً أخلاقية وإنسانية غير معهودة من قبل ولا من بعد ونشر النور والهدى وتنشأ الحياة بإذن ربها من جديد فكانت أمة فريدة في التاريخ"². لقد تبنت المدرسة الجزائرية في توجهاتها الجديدة شعار تعميم المدارس للجميع، من التعليم الابتدائي إلى التعليم العالي، ويبدو أن الجزائر مصممة على التزامها بتحقيق الأهداف الستة المقررة في إطار برنامج التعليم للجميع وكذا أهداف الألفية للتنمية إلى غاية 2015 .

بالإضافة إلى الأهداف الدولية التي تسعى المنظومة التربوية إلى تجسيدها، أكد المجلس الوزاري على تأمين تنفيذ الإصلاح التربوي وتقرير خطوته العريضة بتاريخ 30 أبريل 2002. وقد تمحور الإصلاح برمته على الأهداف التالية:

- تعميم تدريجي للتعليم التحضيري لجميع الأطفال البالغين من العمر 05 سنوات
- تدرس جميع الأطفال الذين هم في سن التمدرس
- تمكين التحاق 90 بالمائة من فئة ما في سن نهاية التعليم الإلزامي حتى بعد إعادة السنة مرة أو اثنتين.
- العمل على تمكين التحاق 75 بالمائة من التلاميذ الذين انهوا التعليم الإلزامي بالتعليم بعد الإلزامي، إلا أن تحسين هذه النتيجة متوقف على تنمية التعليم المهني.

¹ - حسين لوثن، " إستراتيجية إصلاح التعليم في العالم العربي والإسلامي " الإحياء كلية العلوم الاجتماعية والعلوم الإسلام العدد الثامن 2004، ص: 530

² - حسين لوثن، المرجع السابق، ص 530

- توجيه 70 بالمائة من التلاميذ الذين يلتحقون بالتعليم بعد الإلزامي إلى التعليم الثانوي العام والتكنولوجي فيما توجه نسبة 30 بالمائة الباقية إلى التعليم التقني والمهني
- بلوغ نسبة نجاح في امتحان البكلوريا التعليم الثانوي المقدرة بـ : 75 بالمائة¹.

لقد عرفت الأعداد الإجمالية بين سنة 1999 . 2000 و 2007. 2008 تراجعاً مقدراً بـ 24.000 تلميذاً والفارق بين الحدين يعادل انخفاضاً بـ 112.000 ذكر وارتفاعاً يفوق 87.000 إناثاً، وعرف التعادل (وهو عدد الإناث لمائة من الذكور) تحسناً معتبراً

من 93 تلميذة لمائة تلميذ إلى 98 تلميذة لمائة تلميذ ذكر² كما تم تسجيل تراجعاً إجمالياً في عدد التلاميذ في الفترة 1999. 2008 يقدر بأكثر من 910.000 تلميذ، منهم 404.000 إناث و 507.000 ذكور . وهذا التراجع يعود إلى انخفاض نسب الولادة على مدى سبع سنوات، ونتيجة زيادة عدد المواليد الأحياء لسنة 2005 حيث بلغ 700.000 يتوقع ارتفاع عدد التلاميذ لسنة 2011 كما يتوقع أن الزيادة للتلاميذ سوف ترتفع لتبلغ 4 ملايين حتى سنة 2025.³

فيما يتعلق بالتعليم المتوسط خلال الفترة الممتدة من 1999. 2008 أرتفع عدد المتدربين بـ 700.000 تلميذ، وفي سنة 2008. 2009 بلغ عدد المتدربين

¹ - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية : تقرير حول حالة تنفيذ برنامج العمل الوطني في مجال الحكامة، مرجع سابق ص ص (281، 283)

² - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية : تقرير حول حالة تنفيذ برنامج العمل الوطني في مجال الحكامة، مرجع سابق ص: 283

³ - المرجع السابق ص: 284.

في طور المتوسط 3 ملايين تلميذ نتيجة الاستقبال المضاعف لتلاميذ السنة 5 و6 أساسي¹.

أما وضعية التمدرس في التعليم الثانوي فسجل بين 1999. 2005 زيادة تفوق 253.000 تلميذا منهم 170.000 تلميذة و83.000 تلميذا في حين عرفة الفترة 2006. 2007 تراجع في عدد التلاميذ حيث قدر عددهم بـ: 140.000 تلميذا منهم 90.000 إناث و50000 ذكور، ويرجع أسباب الانخفاض خلال العام 2006. 2006 كون الانتقال إلى الثانوي لم يشمل سوى التلاميذ المعيّدين للسنة التاسعة أساسي، بما أن التعليم المتوسط عرف تمديد مدته الدراسية بسنة، في حين عرف التعادل في التعليم الثانوي ارتفاعا لصالح الإناث بمعدل 141:2² وخلال الفترة 1999. 2008 سجل ارتفاع محسوس في عدد المنشآت في مختلف أطوار التعليم سجلت المدارس الابتدائية زيادة تقارب 3.011 وزيادة في المتوسطات بـ: 950، وفي التعليم الثانوي 370 وحدة جديدة لتبلغ 1671 وحدة في 2008.³

كما تم التوقع تجهيز 16884 مخبر و7939 للعام 2008. 2007، مخصصة للعلوم الطبيعية والكيمياء والفيزياء. فيما يتعلق بالتأطير في مختلف مستويات التعليم ارتفع عدد المؤطرين من 326584 سنة 1999. 2000 إلى 354958 سنة 2007. 2008، وبزيادة تقدر بـ 28.400 مدرسا وانتقل التعادل من 88 سنة 1999 إلى 116 إمرة لكل مائة رجل سنة 2008،⁴.

¹ - المرجع السابق ص: 286.

² - المرجع السابق، ص: 287.

³ - نفس للمرجع : ص: 289.

⁴ - المرجع السابق : ص: 290.

وفيما يتعلق بإجراءات الدعم المدرسي، من مطاعم مدرسية خاصة بالمؤسسات الابتدائية، ونصف الداخلية الخاصة بالمتوسطات والثانويات ذات الطلب الاجتماعي المعتبر نجد أن

على عكس احتياجات المدارس الابتدائية التي تعتبر أقل بكثير كونها تنزع إلى التقرب من مكان إقامة أسر المتدرسين، تزيد الاحتياجات بالمتوسطات والثانويات .

فقد عدد التلاميذ المستفيدين من المطاعم المدرسية ب: 2.381.364 خلال السنة الدراسية 2007. 2008 بينما بلغ عددهم 600.000 مستفيد خلال 1999. 2000. وبفضل إعادة إحياء برنامج إنجاز المطاعم المدرسية، وبفضل الزيادة المادية في المخصصات تضاعف عددها ب: 15 مرة خلال 8 سنوات أي من 500 مليون دينار جزائري سنة 1999 إلى 11.80 مليار دينار جزائري سنة 2008.¹

كما ركز الإصلاح على تنظيم تطور التمدرس بهدف تحسين مردوية المنظومة التربوية مركزا على جملة من النقاط الهامة وهي :

- التعليم الإعدادي بمعدل 20 تلميذ لكل مدرس.
- يتطور التعليم الابتدائي بنسبة 25 تلميذ لكل قسم و 22 تلميذ لكل مدرس.
- يتطور التعليم المتوسط بنسبة 30 تلميذ في كل قسم بيداغوجي و 18.5 تلميذ لكل مدرس.
- لا يتعدى التعليم الثانوي 30 تلميذ في كل قسم بيداغوجي و 16.5 تلميذ لكل مدرس

وتخص إجراءات الدعم التي تم الشروع فيها بشكل معتبر تلاميذ الطور الابتدائي وثلاث تلاميذ الطورين المتوسط والثانوي .

¹ - نفس المرجع السابق ص: 296 .

وفيما يتعلق بعملية التضامن المدرسي : فقد قدرة في سنة 2002 عدد المستفيدين من منح الأدوات المدرسية بـ :15.94 بالمائة من التلاميذ المتمدرسين، وتكفلت الدولة بمنحة التمدريس المقدرة بـ:2000 دج وبلغت نسبة المستفيدين منها 38.22 بالمائة من عدد التلاميذ المتمدرسين، وقدر المبلغ المخصص بـ:6 مليار دينار، كما تم دعم الكتاب المدرسي بـ :28 بالمائة من تكلفته فيما خصص لوحدات الكشف الصحي للمتمدرسين 63 مليون دينار¹ ومع العلم أن ما يزيد عن 3 ملايين طفل يستفيد سنويا من الإعانة المدرسية، وفي سنة 2007. 2008 تم رفع هذه الإعانة لتبلغ 3000 دج لكل طفل من بين 3 ملايين، ما يعادل 9 مليار دينار جزائري، كما اتخذت تدابير فيما يتعلق بالنقل المدرسي فيصم 1999 2008 وضعت الوزارة المكلفة بالتضامن المدرسي 2721 حافلة تحت تصرف البلديات، واقتناء 1000 حافلة صغيرة سنة 2008، حيث خصص غلاف مالي بمبلغ 2.000.000.000 دج، وفيما يتعلق بالترفيه تم التكفل سنة 2007 بـ:50.779 طفل في 34 مركز تابع للولايات الساحلية²

فيما يتعلق بالجانب البيداغوجي فأنا نسجل نقسا فادحا في منهجية معالجة القضايا الجوهرية المتعلقة بالمنظومة التربوية وما يتخللها من مشكلات ومظاهر تنذر بالخطر وتهدد مصير الأمة الجزائرية إن لم تعالج في حينها فشعار التعليم للجميع إستراتيجية جيدة لتنمية مواردنا البشرية غير أن عدم التركيز على النوعية والحرص على ضبط وتحسين مخرجات منظومتنا التربوية قد يصيب الأمة في مقتل،

¹ - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المجلس الوطني الإقتصادي والإجتماعي المرجع السابق :

ص(125، 126) .

² - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية: تقرير حول حالة تنفيذ برنامج العمل الوطني في مجال الحكامة،

مرجع سابق ص(300، 301) .

ولسنا بالمختصين في علوم التربية وبيداغوجيا التدريس لنلدو بدلونا في هذا الموضوع غير انه يمكن الإشارة ولو من بعيد إلى بعض المشاكل المتعلقة بمخرجات النظام التعليمي في الجزائر، وعلى حد تعبير الأستاذ محمد بولقشور "ففي الجزائر التي يمثل المتمدرسين ثلث سكانها، وكثيرا ما يتباهى القائمون على النظام التعليمي بهذه الأعداد التي تجاوزت العشر ملايين متمدرس، وبالإعتمادات المالية التي ترصد للقطاع، والتي فاقت ميزانية بعض الدول الإفريقية، لكن نسب الرسوب ما فتئت تتفاقم بالرغم من تسييس النجاح في أغلب مراحل التعليم خاصة عندما يتعلق الأمر بالامتحانات الرسمية"¹

وللوقوف على ظاهرة التسرب المدرسي سجلنا ارتفاع نسبة التسرب المدرسي بشكل بارز في سنة (1995، 1996):²

حيث قدرت بـ: 47.6 بالمائة في السنة الثالثة ثانوي ويرجع الأمر إلى ارتفاع نسبة التكرار في السنة الثالثة ثانوي كما يمكن أن نربط الأمر بالأوضاع الأمنية السائدة في نفس السنة، لتتقلص النسبة إلى 30 بالمائة سنة (1999، 2000) إلى 19.1 سنة (2004، 2005) .

كما نسجل أن نسبة التسرب في السنة الثالثة ثانوي تعتبر مقلقة مقارنة بالنسب الأخرى حيث كانت في سنة (1995، 1996) تقدر بـ: 47.7 بالمائة لتصل سنة (1999، 2000) نسبة 30.03 بالمائة لتتخفص سنة (2004، 2005) إلى 19.1 بالمائة كذلك فإن نسب التسرب في السنة التاسعة أساسي معتبرة حيث سجلت في نفس السنوات السابقة على التوالي 19.6 و 23.3 و 21.1 بالمائة .

والى جانب هذه الظاهرة فإن هناك انتقادات عديدة لمنهجية المنظومة التربوية في الجائر في قيادتها لعملية الإصلاحات المطبقة سواء تعلق المر بالمناهج والبرامج

¹ - محمد بولقشور، النظام التعليمي والتنمية في الجزائر دراسة سوسيولوجية: أطروحة دكتوراه علوم في علم اجتماع التنمية، قسم علم الاجتماع، جامعة قسنطينة، الجزائر، سنة 2009/2010، ص 199.

² - نفس المرجع، ص 200 .

وطرائق التدريس المطبقة، أو ارتباط الأمر في رمته بسياسات تفرضها جهات معينة في ظل العولمة .

لكم هي شبيهة "المشكلات التي كانت تعاني منها المنظومة التربوية في الولايات المتحدة الأمريكية سنة 1981 بالمشكلات التي تعاني منها منظومتنا اليوم بل تكاد تتطابق غير أن ما يهمنا في عقد هذه المقارنة هو الإشارة لمنهجية التغيير والترشيد المتبعة في دولة استطاعت أن تتجح في صياغة حكم رشيد انطلاقا من ترشيد نظامها التربوي " من خلال تبنيها لإستراتيجية شاملة في التغيير معتمدة في ذلك على كل أنساقها الاجتماعية في المقابل تظل دول العالم الثالث ومن بينها الجزائر في البحث عن الحلول الجزئية واعتماد منهجية سريعة التغير بعيدا عن مشاركة كل الأنساق الاجتماعية الفاعلة وبعيدا عن الشفافية لتي تسمح بانخراط كامل الأمة في عملية إنجاح الإصلاحات التربوية المنشودة فكثير من أسرة التعليم لا يعلم بجوهر الإصلاحات وليس لهم من حافز يدعوهم ويشدحهمهم لإنجاحها ناهيك عن باقي الأمة.

ولا شك أن مقومات الحكم الرشيد تنعكس على المؤسسات التربوية، وفي مشاريع الإصلاح التربوي خاصة وقد لمسنا حضورها في مشروع ترشيد التعليم في الولايات المتحدة الأمريكية حيث: (المشاركة، والشفافية، والمحاسبة، وحكم القانون والفاعلية، والإنصاف) في المقابل تضل هذه المقومات إما غائبة أو مغيبة في مشاريع إصلاح منظومتنا التربوية.

ويمكن عقد مقارنة بين النموذج الأمريكي في ترشيد منظومته التربوية بالتجربة الجزائرية حيث أدرك المشتغلون في مجال إصلاح المنظومة التربوية بالولايات المتحدة الأمريكية، أنه لا يمكن مواصلة تسيير مؤسساتهم بالطرق التقليدية، وأن سبيل التغيير هو الأنجع؛ وكون المشكلة تتعلق بمصير ومستقبل أمتهم تم طرح المشاكل العالقة، بشفافية، وبمشاركة كل الأطراف المعنية؛ كهدف مرحلي ضروري، وكان الوقوف على حقيقة مخرجات المؤسسة التربوية، ومحاسبة الذات

هي أول خطوة نحو التغيير الفعال، لتحقيق الهدف الاستراتيجي المنوط بخلق الفعالية التي تستجيب للضغوطات الاقتصادية، من أجل تلبية الحاجات الملحة في سوق البضائع والتشغيل ومواكبة الحركة المتسارعة للتطور العلمي والتكنولوجي.

في المقابل لا تزال المؤسسة التربوية بالجزائر خاضعة للتسيير بالتعليمات الفوقية فقط، وفي ظل التحولات الديمقراطية، توجب إعادة النظر في أساليب الإدارة المدرسية، في ظل التشخيص الشامل للمشكلات بالتركيز على الشفافية والمشاركة وإعمال مبدأ المحاسبة والإنصاف وحكم القانون، لتحقيق الفعالية المنشودة التي تكفل ترشيد الأمة وإحاطها بركب الأمم المتطورة والحكم الرشيد هو السبيل لذلك، بغض النظر عن كونه مخترع "محلي" أو عالمي، رغم علمنا بأن في موروثنا الحضاري من القيم والتجارب ما يعزز ترشيدنا لكل مناحي الحياة.

2/ التكوين والتعليم المهنيين:

يضمن القطاع العمومي للتكوين والتعليم المهني للموارد البشرية الشابة تكويننا أساسيا يمكنهم من الاستفادة من مناصب شغل، ويمنح المشتغلين تكويننا تكميليا وتحويليا ولإتقان، بشكل يتوافق مع تطور سوق العمل ويتوفر قطاع التكوين المهني لسنة 2002 على 824 مؤسسة وتم في نفس السنة إستيلاء 77 مؤسسة جديدة وملحقة للتكوين وتجهيز 387 وحدة بقدرة استيعاب 207.215 مقعدا بيداغوجيا وقد بلغ عدد المتمرنين سنة 2002: (337.652) .

بزيادة قدرها 1.68 بالمائة عن السنة 2001 . أما عن أنماط التكوين لصالح المعوقين انتقل عدد المستفيدين من 811 سنة 2001 إلى 3.672 سنة 2002، ويتوزع المتمرنون حسب نمط التكوين إلى: التكوين في المراكز بنسبة 54.80 بالمائة، التكوين عن طريق التمهين بنسبة: 35.53 بالمائة، التكوين بواسطة الدروس المسائية بنسبة: 5.24 بالمائة، التكوين عن بعد بنسبة 4.42 بالمائة

ويتوزع المتكونين على تخصصات مهنية متنوعة (الخياطة، تفصيل الملابس، الإعلام الآلي والإدارة والتسيير، والكهرباء، والإلكترونيك، البناء، الأشغال العمومية والسكن، الصناعة التقليدية للخدمات، وقد ارتفع عدد المؤطرين من 9.146 سنة 2001 إلى 9.396 سنة 2002، وتتوزع بنية التأطير إلى أساتذة التعليم المتخصص في التكوين المهني، أساتذة التعليم المهني، الممرنون¹.

وقد تطور عدد هياكل التكوين والتعليم المهني حيث كان عدد المنشآت والهياكل القاعدية 492 سنة 1999، ليصل إلى 1035 سنة 2008²:

رابعا: التنمية البشرية بالجزائر في ميزان تقارير التنمية البشرية

تشير مجموع المؤشرات والأرقام التي وردت في تقارير التنمية البشرية للأمم المتحدة أن الجزائر شهدت تحسنا كبيرا من عام 2000 إلى عام 2011 وأرقام المؤشرات أكبر دليل على ذلك لاحظ الجدول التالي :

جدول رقم (4): اتجاهات دليل التنمية البشرية في الجزائر للمرحلة (2000-2009)*.

السنة	00	01	02	03	04	05	06	07/08	09
المؤشرات									
العمر المتوقع عند الولادة (سنة)	69.2	69.3	69.6	69.2	69.5	71.1	71.1	71.7	72.2
معدل معرفة القراءة والكتابة: (أكبر من 15 سنة)	65.5	66.6	66.7	67.8	68.9	69.8	69.9	69.9	75.4
نسبة القيد الإجمالي في التعليم	69	72	72	71	70	74	73	73.7	73.6
نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالدولار	4.792	5.063	5.308	6.090	5.760	6.107	6.603	7.062	7.740
دليل متوسط العمر المتوقع	0.74	0.74	0.74	0.74	0.74	0.77	0.77	0.778	0.787
دليل التعليم	0.67	0.69	0.69	0.69	0.69	0.71	0.71	0.711	0.748
دليل الناتج المحلي الإجمالي	0.65	0.66	0.66	0.69	0.68	0.69	0.70	0.711	0.726

¹ - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المجلس الوطني الإقتصادي والإجتماعي المرجع السابق: ص ص (133، 136):

² - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية : تقرير حول حالة تنفيذ برنامج العمل الوطني في مجال الحكامة المرجع السابق: ص: 325 .

*تقارير التنمية البشرية، للامم المتحدة من 2000 إلى 2009، الجداول الإحصائية، المصدر <http://hdr.ondp.org> 2010/10/10

قيمة دليل التنمية	0.683	0.693	0.697	0.704	0.704	0.722	0.728	0.733	0.754
الترتيب بحسب نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي مطروح منه الترتيب بحسب دليل التنمية البشرية ¹	27-	26-	22-	31-	25-	20-	19-	22-	16-

حيث أن دليل التنمية البشرية تحسنت قيمته من عام 2000 بقيمة 0.683 إلى 0.754 عام 2009 وهذا نتيجة التحسن في مؤشراتته نتيجة ماحقته الجزائر من إنجازات إنمائية قد تطرقنا لها فيما سبق، ويمكن أن نلخص هذا التحسن فيما يلي : العمر المتوقع عند الولادة تحسن بثلاث سنوات كاملة (69.2 سنة) عام 2000 و72.2 سنة عام 2009.

معدل القراءة والكتابة ارتفع من 65,5 % إلى 75.4 %
نسبة القيد في التعليم ارتفعت من 69% إلى 73.6% عام 2009
نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي تحسن من 4.792 دولار عام 2000 إلى 7.740 دولار عام 2009.
دليل متوسط العمر المتوقع ارتفع من 0.74 إلى 0.787. دليل التعليم ارتفع من 0.67 إلى 0.748

كما ارتفع دليل الناتج المحلي الإجمالي من 0.65 إلى 0.726 سنة 2009.
كما سجلنا خلال هذا العقد تحسنا ملحوظا في ترتيب الجزائر نتيجة تحسن دليل التنمية البشرية، حيث انتقلت من الرتبة 107 من بين 174 دولة سنة 2000 إلى الرتبة 104 من بين 182 دولة سنة 2009.
أما التغيرات في دليل الفقر البشري والذي يقيس درجة الفقر في الجزائر على اعتبار أنها دولة نامية فقد شهد هذا الأخير انخفاضا محسوسا حسب هذه التقارير. لاحظ الجدول التالي:

¹ - يدل الرقم السالب أن الترتيب بحسب نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي أعلى من الترتيب بحسب دليل التنمية البشرية

جدول رقم (5): اتجاهات دليل التنمية البشرية في الجزائر للمرحلة (2000-2009)*.

السنة المؤشرات	00	01	02	03	04	05	06	08/07	09
العمر المتوقع عند الولادة (سنة)	69.2	69.3	69.6	69.2	69.5	71.1	71.1	71.7	72.2
معدل معرفة القراءة والكتابة: (أكبر من 15 سنة)	65.5	66.6	66.7	67.8	68.9	69.8	69.9	69.9	75.4
نسبة القيد الإجمالي في التعليم	69	72	72	71	70	74	73	73.7	73.6
نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالدولار	4.792	5.063	5.308	6.090	5.760	6.107	6.603	7.062	7.740
دليل متوسط العمر المتوقع	0.74	0.74	0.74	0.74	0.74	0.77	0.77	0.778	0.787
دليل التعليم	0.67	0.69	0.69	0.69	0.69	0.71	0.71	0.711	0.748
دليل الناتج المحلي الإجمالي	0.65	0.66	0.66	0.69	0.68	0.69	0.70	0.711	0.726
قيمة دليل التنمية	0.683	0.693	0.697	0.704	0.704	0.722	0.728	0.733	0.754
الترتيب بحسب نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي مطروح منه الترتيب بحسب دليل التنمية البشرية ¹	27-	26-	22-	31-	25-	20-	19-	22-	16-

فلاحتمال عند الولادة بعدم البقاء على قيد الحياة إلى سن الأربعين انخفض بـ 02.4% من 08.8% سنة 2000 إلى 06.4% سنة 2009
معدل الأمية بين البالغين 15 سنة فأكثر فقد انخفض بنسبة 09.9%، من 43.5 % سنة 2000 إلى 24.6 % سنة 2009.
أطفال دون الخامسة يعانون نقص الوزن نقصت نسبتهم بـ: 03 % لنفس الفترة.
في حين سجل نفس نسبة السكان تحت خط الفقر الوطني لسنة: 2000 و 2009
حيث قدرة بـ: 22.6 %، مع زيادة نسبة السكان الذين لا يستخدمون مصادر مياه
محسنة بـ: 5 % لنفس الفترة.

تقارير التنمية البشرية، للامم المتحدة من 2000 إلى 2009، الجداول الإحصائية،

*المصدر <http://hdr.ondp.org> 2010/10/10

¹ - بدل الرقم السالب أن الترتيب بحسب نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي أعلى من الترتيب بحسب دليل التنمية البشرية

كما تقلص الفارق في التنمية بين الجنسين، لاحظ الجدول التالي :

جدول رقم: (6) يبين عدم المساواة بين الجنسين في التنمية لسنة (2009/2000) *.

السنوات		00	01	02	03	04	05	06	08/07	09
دليل التنمية المرتبط بنوع الجنس	الترتيب	91	91	90	88	89	82	79	95	89
	القيمة	0.661	0.673	0.679	0.687	0.688	0.706	0.713	0.720	0.742
العمر المتوقع عند الولادة	إناث	70.6	70.8	71	70.7	71.1	72.4	72.7	73	73.6
	ذكور	67.7	67.9	68.1	67.7	68	69.8	70.1	70.4	70.8
معدل معرفة القراءة والكتابة لدى البالغين 15 سنة فأكثر	إناث	54.3	55.7	57.1	58.3	59.6	60.1	60.1	70.4	66.4
	ذكور	76.5	77.4	76.2	77.1	78	79.5	69.6	79.6	84.3
نسبة القيد الإجمالي في التعليم	إناث	64	69	69	69	69	72	73	74.5	74
	ذكور	71	75	75	73	72	76	73	73	72.8
الدخل المكتسب بالدولار	إناث	2.051	2.169	2.389	2.784	2.884	2.896	3.259	3.546	4.081
	ذكور	7.447	7.882	8.150	9.329	8.794	9.244	9.888	10.515	11.331
الترتيب وفقا لدليل التنمية البشرية ناقص الترتيب وفقا لدليل التنمية الجنسانية		2-	1-	2-	1-	2-	3-	2-	1-	2-

حيث زادت قيمة دليل التنمية المرتبط بنوع الجنس ب: 0.081 في الفترة (2009/2000)، وتحسن الترتيب في نفس الفترة بدرجتين نتيجة لتحسن المؤشرات كالتالي:

العمر المتوقع عند الولادة: الإناث 70,8 سنة، الذكور 67,9 سنة لسنة: 2000 وبلغ العمر المتوقع لسنة 2009 الإناث 73.6 والذكور 70.8 .

معدل معرفة القراءة والكتابة للبالغين 15 سنة : الإناث 54.3%، الذكور 76.7% لسنة: 2000 ولسنة 2009: الإناث 66.4 % والذكور 84.3 %

نسبة القيد الإجمالي في التعليم: الإناث 69، الذكور 75 % . لسنة 2000 ولسنة 2009: الإناث 74، الذكور 72.8%

الدخل المكتسب التقديري حسب تعادل القوة الشرائية: الإناث 2169 دولار، ذكور 7882 دولار لسنة 2000 ولسنة 2009: الإناث 4081 دولار، ذكور 11331 دولار

يتبين من خلال تقارير التنمية البشرية لسنة 2010 و 2011 تراجع الجزائر في الترتيب حسب دليل التنمية البشرية حيث انتقلت من المرتبة 84 من بين 169 دولة سنة 2010 إلى المرتبة 96 من بين 187 دولة لسنة 2011. رغم التحسن المسجل في كثير من المؤشرات لنفس الفترة حيث: ارتفعت قيمة دليل التنمية البشرية من 0.677 إلى: 0.698

تحسن متوسط العمر المتوقع عند الولادة بسنة كاملة، كما تحسن دليل التنمية غير المرتبط بالدخل بما قيمته: 0.023، وتحسن متوسط سنوات الدراسة المتوقع ب: 0.8 سنة في حين تراجع متوسط سنوات الدراسة ب: 0.2 سنة. وتراجع نصيب الفرد من الدخل الوطني الإجمالي ب: 0.662 دولار.

يعود تراجع الجزائر في الترتيب ب: 12 رتبة كاملة بين (2010/ 2011) بدرجة أساسية، كون تقرير التنمية للعام 2010 أورد 25 دولة خارج الترتيب، ليتم إدراج 18 دولة منها في الترتيب لتقرير 2011.

كما أن دليل التنمية البشرية معدلا بعامل عدم المساواة: ركز على دليل التعليم معدلا بعدم المساواة، ودليل الدخل معدلا بعدم المساواة ولم يورد أرقاما تخص الجزائر إلا في دليل متوسط العمر المتوقع عند الولادة معدلا بعامل عدم المساواة، حيث زادت قيمته من 0.688 سنة 2010 إلى 0.716 سنة 2011 وتقلص بذلك الفارق بين الجنسين

من 17.9 % سنة 2010 إلى 15.5 % سنة 2011 أي بفارق :2.4 % تحسن. يتبين أن هناك تراجع في قيمة دليل الفوارق بين الجنسين في الفترة من 2010/2011 حيث قدر هذا التراجع ب:0.182، هذا ساهم بدوره في تدهور ترتيب الجزائر ب:درجة واحدة، حيث تغير ترتيبها وفقا لهذا الدليل من 70 لسنة 2010، إلى 71 سنة 2011. كما نسجل عدم تغير في أغلب مؤشرات هذا الدليل لنفس الفترة

مع تحسن في نسبة وفيات الأمهات بنسبة 60%، وثبات الفارق بين الإناث والذكور في نسبة التحصيل العلمي الثانوي على الأقل لفئة الأكثر من 25 سنة، حيث قدر ب:13% للسنتين. كما تقلص الفارق في نسبة معدل المشاركة في القوى العاملة، من 45.1 % سنة 2010 إلى 42.4 % سنة 2011. مع ثبات المؤشرات المتعلقة بالصحة الإنجابية في عمومها.

في حين سجلنا غياب المعطيات الرقمية الخاصة بالجزائر فيما يتعلق بدليل الفقر المتعدد الأبعاد وكل مؤشرات في تقارير التنمية البشرية لسنة 2010 و 2011 على التوالي .

خاتمة: نتائج الدراسة

سمحت لنا دراسة واقع التنمية البشرية في الجزائر بعد سنة 2000 بتسجيل العديد من النتائج الهامة، فتبين لنا بأن سنة 2000 نقطة تحول في العديد من مجالات التنمية ففي المجال السياسي استطاعت الإستراتيجية التي اعتمدتها السلطات الجزائرية من تعزيز الاستقرار الاجتماعي والمؤسسي وعودت السلم المدني، وإطلاق مشاريع التنمية الاقتصادية والاجتماعية. فتوجهت سياسة الدولة الجزائرية في هذه المرحلة إلى ترقية التنمية الاقتصادية المستدامة من خلال العديد من البرامج التنموية المعتمدة، مما أدى إلى تحسن مستوى التنمية البشرية بتحسن في مختلف مجالاتها في الفترة الممتدة من 2000 إلى 2011.

كما كان لهذه الوضعية الاقتصادية جميل الأثر على العديد من المناحي الاجتماعية ويتعلق الأمر بالعديد من المنجزات المحققة في مختلف القطاعات. فسمح النمو المسجل في خفض معدلات البطالة ابتداء من سنة 2001، كما تم التحكم في التضخم فبعد أن كان يصل إلى 30 بالمائة في التسعينات حصر في متوسط سنوي يقدر 2.5 بالمائة بين الفترة 1999. 2007 .

لقد أدت التطورات الإيجابية في المؤشرات الاقتصادية إلى تحسن ملحوظ في سوق العمل والتشغيل، وفيما يتعلق بالعقد الاجتماعي والاقتصادي شهدت هذه المرحلة تطورا ملحوظا ميزه الحوار والتشاور بين السلطات العمومية والشركاء الاقتصاديين والاجتماعيين (النقابة والمنظمات والحكومة).

في مجال التعليم: وخلال الفترة 1999. 2008 سجل ارتفاع محسوس في عدد المنشآت في مختلف أطوار التعليم، فيما يتعلق بالجانب البيداغوجي فأنا نسجل نقصا فادحا في منهجية معالجة القضايا الجوهرية المتعلقة بالمنظومة التربوية وما يتخللها من مشكلات ومظاهر تنذر بالخطر وتهدد مصير الأمة الجزائرية إن لم تعالج في حينها كما أن هناك انتقادات عديدة لمنهجية المنظومة التربوية في الجزائر في قيادتها لعملية الإصلاحات المطبقة سواء تعلق الأمر بالمناهج والبرامج وطرائق التدريس المطبقة، أو ارتباط الأمر في رتمه بسياسات تفرضها جهات معينة في ظل العولمة .

كما تطور عدد هياكل التكوين والتعليم المهني حيث كان عدد المنشآت والهياكل القاعدية 492 سنة 1999، ليصل إلى 1035 سنة 2008 مع ارتفاع عدد أساتذة التعليم المتخصص في التكوين المهني، وأساتذة التعليم المهني، والممرنون.

ساهمت البرامج التنموية المعتمدة في تحسين مستوى التنمية البشرية حيث تشير مجموع المؤشرات والأرقام التي وردت في تقارير التنمية البشرية للأمم المتحدة أن الجزائر شهدت تحسنا كبيرا في مختلف مجالات التنمية البشرية في

الفترة الممتدة من 2000 إلى 2011، وهذا نتيجة التحسن في مؤشرات التنمية البشرية لمحاقتة الجزائر من إنجازات إنمائية قد تطرقنا لها فيما سبق.
قائمة المراجع:

- (1) إبراهيم العيسوي، التنمية في عالم متغير، دراسة في مفهوم التنمية ومؤشراتها، دار الشروق، القاهرة، ط1، سنة: 2000
- (2) محمد بوضياف: النظام السياسي الجزائري في ظل خيار المصالحة الوطنية، التطور والمشاهد المحتملة: المجلة العربية للعلوم السياسية، الجمعية العربية للعلوم السياسية، العدد 29، سنة 2011، بيروت لبنان .
- (3) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية: تقرير حول حالة تنفيذ برنامج العمل الوطني في مجال الحکامة سنة 2008
- (4) بالعزوز بن علي وطيبة عبد العزيز: السياسات النقدية واستهداف التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990. 2006). مجلة بحوث اقتصادية عربية: العدد 41، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، سنة 2008.
- (5) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المجلس الوطني الإقتصادي والإجتماعي، لجنة التنمية البشرية، مشروع التقرير الوطني الرابع حول التنمية البشرية: سنة 2002
- (6) حسين لوشن، "إستراتيجية إصلاح التعليم في العالم العربي والإسلامي" الإحياء كلية العلوم الاجتماعية والعلوم الإسلامي جامعة باتنة العدد الثامن 2004
- (7) محمد بوقشور، النظام التعليمي والتنمية في الجزائر دراسة سوسيولوجية: أطروحة دكتوراه علوم في علم اجتماع التنمية، قسم علم الاجتماع، جامعة قسنطينة، الجزائر :سنة 2009. 2010
- (8) تقارير التنمية البشرية الامم المتحدة من سنة 2000 إلى 2011.